



مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

في كل قضية مُثارة في البلاد تتخذ طابعاً طائفيّاً واستقطابياً يُطرح السؤال القديم الجديد حول أهمية استمرار تفاهم مار مخايل بين التيار الوطني الحر وحزب الله. وبينما يجهد مؤيدو التفاهم بتعداد متكرر لما حققه هذا التفاهم سواء للطرفين الموقعين عليه أو للبلاد في شكل عام، يجدد مناوئو هذا التفاهم هجومهم عليه متخذين من انهيار البلاد ذريعة تتوالد باستمرار للتجريح بالتفاهم وبموقعيه.

الواقع أن تفاهم مار مخايل اتخذ منذ توقيعه الكثير من الردود والردود المضادة، لكن من الأهمية بمكان التشديد على ضرورة استمراره وتعزيزه، لكن مع تفهم واقع الطرف المسيحي الموقع عليه الذي يتعرض لمزايدات مسيحية وأخرى داخلية من ضمن التيار الحر نفسه، تؤذي قيادته وتدفعها الى اتباع خطاب عالي النبرة يتخذ طابعاً طائفيّاً لمجاراة أخصامها على الساحة المسيحية.

لعل التيار الوطني الحر وبعدها أي رئيس الجمهورية ميشال عون، أو العهد، هما الطرفان الأكثر تضرراً من زلزال الحراك الشعبي منذ 17 تشرين الاول 2019، الذي اقتطع يومياً من رصيدهما في الشارع كما من هيبتهما، ما طغى على انجازات تمكن العهد من تحقيقها في انطلاقته لعل أبرزها على سبيل المثال لا الحصر الانجاز الامني وتحرير الجرود وطبعا قانون الانتخابات.

شكلت المعارضة الكبيرة لما آلت إليه البلاد اليوم مفاجأة صادمة للعونيين الذين اعتبروا أنفسهم يوماً رأس حربة الإصلاح مع رسوّ التسوية السياسية التي أتت العام 2016 برئيس التيار حينذاك العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية.

لكن العهد أو التيار، ومن الصعوبة بمكان التفريق بينهما، حاولا استيعاب الصدمة ومن ثم المبادرة في هجومات مضادة، في وجه ما اعتبره مؤامرة كبرى تستهدفهما وتتخذ معطى خارجياً بالتوازي مع ترصد داخلي شكّل الاخصام خاصة على الساحة المسيحية، أطرافها الداخلية.

والواقع أنه بعد فترة أولى من السلبية والترقب، بادر العهد في هجوم مضاد على الصعيد السياسي والشعبي وعبر الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لتحميل أخصامه مسؤولية إفشال العهد، لا سيما رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس القوات اللبنانية سمير جعجع وطبعا حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وهم رموز منظومة الحكم واسعة النطاق التي اجتمعت على تفشيل العهد كما يؤكد.

فالعونيون وُضعوا في موقع المُدان بينما هم لا يعتبرون أنهم الطرف الذي يجب أن يتحمل المسؤولية عما سارت إليه الأمور في البلاد اليوم، ويرون ان المسؤول عنه هم من حكموا منذ اتفاق الطائف الذي

يدمد جمهور التيار برفضه وتبرئة عون من تبعات أزمات سياسية واقتصادية ليس رئيس الجمهورية بقادر على حلها من دون صلاحيات سلبها منه هذا الإتفاق.

في بداية 17 تشرين حاول العونيون التماهي مع شعاراته وإظهار أنفسهم إصلاحيين معه لتصويب بوصلة التحركات، مشيرين إلى أن الحراك بشعاراته الوطنية السامية فوق الطائفية والمذهبية يعد داعما رئيسيا للعهد، خاصة وأن حركة العهد المواجهة للفساد قد اصطدمت بعقبات هائلة، علما بأن التيار كان السباق في طرح المشاريع الإصلاحية والقوانين والاقتراحات البناءة.

لكنهم تعرضوا لهجمة عظيمة اتخذت طابعا إعلاميا تجريحا وجهت ضربة كبيرة لشعبية التيار الحر والرئيس عون.

فبعد أن حقق العونيون مكسبهم الأهم في وصول العماد عون إلى الرئاسة العام 2016، بدا أن ذلك كان أبعد ما يكون عن الطوباوية وأن العود ما زال طريا في وجه منظومة سياسية أكثر خبثا في العمل السياسية وتمرسا عبر السنين، في موازاة إخفاق واضح للعهد في الإدارة وجوع ظاهر الى المحاصصة مع الطبقة السياسية نفسها التي وصل الى الحكم بادعاء مواجهتها.

ما عاب العونيين أنهم دائما ما دفعوا عنهم الاتهام بالفشل من دون اجراء جردة حساب لإخفاقاتهم كما لشوائب في مسيرتهم وفشل في الكثير من الملفات التي فاحت منها رائحة الفساد.

وشكل التقاهم مع حزب الله خاصرة رخوة تلقوا عبرها اللكمات ما دفع برئيس التيار جبران باسيل الى توجيه انتقادات علنية للحزب. واعتقد كثيرون ان رئيس التيار جبران باسيل سيفجر قنبلة من العيار الثقيل ليست أقل من الانسحاب من تقاهم مار مخايل مع الحزب.

إلا أن من تابع تفاصيل العلاقة بين الجانبين منذ زعامة العماد ميشال عون للتيار حتى هذه اللحظة، يتيقن أن هذا الأمر بعيد المنال، أقله في المرحلة الحالية.

لكنها كانت من دون أدنى شك المرحلة الأسوأ في العلاقة التي تعود الى ما قبل تقاهم 6 شباط 2006، والتي أسبغ عليها ذلك الاتفاق سمة التحالف الذي خرق عهد الخصام الماروني الشيعي الذي ترجم تقاطلا بين أقطاب في الطائفتين، وللتذكير، حدث ايضا، وان لم يكن على نطاق واسع، بين حزب الله والجنرال ميشال عون خلال صعوده الدراماتيكي في العام 1989 حين شن حرب التحرير على اخصامه في المنطقة الغربية حين عرفت اصطلاحا بذلك للدلالة على الجانب المسلم من بيروت في مقابل جانبها المسيحي في المنطقة الشرقية.

شهدت العلاقة منحى اعتراضيا وتراجعيًا من قبل التيار، وفي شكل سريع ومضطرد ظهر واضحا لدى قواعد التيار أكثر منه لدى القيادات التي ما زالت تراعي الحليف ولا تريد كسر الجرة معه، سواء لمصلحة ذاتية لعلمها بأهميته للتيار، أو لأمر مبدئي يتصل بأسس تقاهم مار مخايل. لكن التيار الذي يتعرض لانحدار كبير، وإن كان غير واضح الدراماتيكية، في شعبيته، يبدو محشورا في الزاوية ومفتقدا للحلفاء الجديين، إلا أنه يتمتع بتأييد شريحة لا بأس بها في بيئة الحزب الذاتية كما في أوساط الممانعة الساخطة على الفساد وعلى عموم الطبقة السياسية التي هيمنت على المشهد السياسي في ذلك المحور.

لم يلتفت العونيون إلى دخول باسيل المحاصصة مع أخصامه في البلد الذين لطالما انتقدتهم وهاجم استثنائهم في الحكم، مثل وليد جنبلاط وأيضا شريكه في الحكم قبالا الرئيس سعد الحريري وحليفه السابق سليمان فرنجية، لا بل إن تقاهم معراب نفسه مع القوات اللبنانية لحظ ذلك.

وفور بدء التناش على جبهة الحكم، تلاشت الأمنيات في حكم هادىء وعودة الى زمن ما قبل الطائف أو أقله التخفيف من آثار الاتفاق الذي حاربه ميشال عون في لبنان وفي مرحلة نفيه السياسي وحتى بعد وصوله الى الرئاسة، وسقط كل ذلك أمام دهاء وخبث منظومة الحكم.

وبعد فورة على صعيد تركيز الحرب على الرئيس بري لضرب تحالف الاخير مع حزب الله، ليس في سبيل إسقاطه وهو ما يبدو بالغ الصعوبة، بل لترويض حركة أمل والسيطرة على بري، حسب قيادي في التيار، سرعان ما اتضح لباسيل عقم ذلك.

واليوم يسيطر هاجس الانتخابات على التيار وباسيل خشية خسارة مدوية للتيار.

والحال أن باسيل بالكاد يتمكن من التوصل إلى حاصل انتخابي في دائرته وهو مجبر على صياغة تحالفات دقيقة، إلا أنه فقد حلفاء الماضي في دائرته الشمال الثالثة حتى أن البعض ردد أنه سينسحب من المعركة وهو قول ينافي واقع قدرة باسيل على الفوز في دائرته وإن لوحده.

يقول أخصام الرجل إنه يجهد اليوم لشد العصب عند المسيحيين باستخدام مصطلحات طائفية تدغدغهم، في موضوع بري في مواجهة رأي عام مسيحي يهاجم حزب الله بوصفه الخطر الأكبر على البلد.

ثمة من يقول إن قرار باسيل وعون بالخروج من التقاهم مع حزب الله لن يكسبهما الكثير في الشارع المسيحي، والحفاظ على التقاهم - التحالف هو أفضل لهما للظفر بمقاعد نيابية في بعض الدوائر التي سيخسر فيها التيار نوابا له.

البعض يذهب إلى أن التيار سيتعرض لهزيمة كبرى بنحو نصف مقاعده البرلمانية، والعونيون يؤكدون صحة تقديراتهم بتراجع لكن غير وازن، ولذلك ظهرت المزايدة مسيحياً لا سيما ما استجد منها في خطاب الرئيس عون الأخير حول لامركزية إدارية ومالية وحوار حول الاستراتيجية الدفاعية.

لكن كل ذلك قد لا يكون كافياً لباسيل، ولذلك فالمزايدة هذه مرشحة للاستمرار وللتصاعد في وجه حزب الله وصولاً إلى الاستحقاق الكبير المتمثل في رئاسة الجمهورية (المرشحة للفراغ).

في الأثناء سيكون على باسيل العمل كثيراً وسط مزاج مسيحي ينحو في اتجاه التوقع. وللتذكير فإن الاقبال المسيحي على الانتخابات الماضية تراجع بمقدار ثمانية في المئة، واليوم يبدو المواطن المسيحي مهجوساً بلقمة عيشه وبعمله وباستشفائه وحتى بالهجرة، وباتت دعوات الفدرلة تلقى صدى لديه وإن شكلت استجابة غريزية غير واقعية لمفهوم غامض لدى المسيحيين مستحيل التطبيق اقله في الزمن الحالي، حسب حتى قيادي مسيحي معارض لباسيل.

وبذلك، ومع التجربة، ثمة من يقول مسيحياً إن الرئيس القوي بات مصطلحاً لا يؤيده كثر بعد ما جرى من حرب على الرئيس المسيحي القوي. ذلك أن المسيحيين في حاجة إلى رئيس تشاركي مع الآخرين في السلطة، فتحدي الآخر حتى المسيحي الخصم، أثبت عقمه في ظل صلاحيات محدودة مع دستور الطائف. والأمر لا يتعلق برئيس شبيهه بالياس الهراوي وبإميل لحود وبميشال سليمان، بل ربما برئيس مثل فؤاد شهاب والياس سركييس يؤمن بعلاقة تشاركية وبحكم المؤسسات على أن يكون عامل جمع لا تفريق..

لكن الأرجح أن الأقطاب الموارنة لن يقبلوا برئيس على هذا النحو، والصراع الماروني الذي أدى بالطائفة إلى ما هي عليه اليوم وبهزيمتها وصولاً إلى اقرار اتفاق الطائف، سيستمر بأشكال جديدة وبتحالفات مع الأركان الأقوياء في الطوائف الأخرى، وبمدى إقليمي ودولي يعوض التراجع الديموغرافي والوزن المسيحي على أرض الواقع.

ثمة من يقول إن فالقادة الموارنة، وبينهم عون وباسيل، لم يتعلموا شيئاً من تجاربهم الأليمة الماضية، ومن المرجح أن يستمر باسيل وجعجع وفرنجية في السير على هذا الطريق في معركة رئاسية شرسة ستضم أسماء أخرى طبعاً مثل كل مرة.

في كل الأحوال يجهد حزب الله اليوم إلى ترميم العلاقة بين حلفائه وخاصة بين عون وباسيل من جهة، وبري من جهة أخرى.

هنا يجدر التوقف عند العلاقة الشائكة بين عون وبري التي تعود إلى زمن الحرب الأهلية لا سيما حرب التحرير ومن بعدها نفي عون الطويل في الخارج.

وبذلك فإن منذ انتخاب عون رئيساً نهاية عام 2016، تصرف التيار الوطني الحر على قاعدة اعتبار أنه محصن بثلاثة حلفاء كبار هم حزب الله والرئيس سعد الحريري ومعه تيار المستقبل، وسمير جعجع ومعه حزب القوات اللبنانية، وبالتالي فهو بغنى عن الاهتمام بالعلاقة برئيس مجلس النواب نبيه بري، بل إنه يملك ترف تصفية الحساب معه لكونه خاصة لم ينتخب العماد عون للرئاسة.

فتراوحت العلاقة مع بري من جانب التيار خلال النصف الأول من ولاية العهد بين إدارة الظهر والمناكفة والتحدي. وبالرغم من تشخيص التيار المديد لربط الفساد بما أسماه بالحريرية السياسية، كان سهلاً على التيار تبرير التحالف مع الحريري ونقل توجيه التهمة إلى بري، بعد تغييب نص الحريرية عن الخطاب السياسي والحديث عن المنظومة. وبالمقابل كانت حركة أمل التي أصيبت بخذلان حليفها الحريري لتحالفه معها المنعقد على ترشيح فرنجية، وذهابه وحيداً للتفاهم مع التيار الوطني الحر على رئاسة العماد عون، قد تموضعت بدلاً من إدارة الظهر للحريري، بمحاولة تأديب التيار وإفهامه أن هذه الثنائيات لن تفيده ما دامت لا تضم تفاهما مع أمل، ولذلك اعتمدت على قاعدة السلبية في التعامل مع كل حاصل لتفاهمات التيار والمستقبل، والنظر إليها بعين الشبهة السياسية والطائفية والمالية، والسعي لعرقلة مخرجاتها وإفشالها، لتلقين الفريقين درساً كي لا يكررا محاولة تشكيل ثنائيات تستثني أمل وبري.

لم ينفذ تشارك الحركة والتيار بتحالف كل منهما مع حزب الله لتفادي الخلاف والتصادمات التي نتجت عنه. فقد حاول كل طرف حشر الحزب للاختيار بينه وبين الآخر.

فنظر التيار لما أسماه فشل التفاهم مع الحزب بعين تحميل تفاهم الحزب مع أمل مسؤولية هذا الفشل، وعندما تحدث عن تطوير التفاهم كان القصد هو فك الحزب لتحالفه مع أمل، ولم يتهيب التيار توجيه الاتهام للحزب باعتبار تحالفه مع أمل تعبيراً عن أولوية طائفية في حساباته، متجاهلاً أن التحالف الناشئ منذ انتخابات 1992، كان عنوانه شراكة الفريقين في المقاومة والتحالف مع سورية وإيران، والنجاح بنقل التفاهم حول المقاومة إلى تحالف سياسي عنوانه السعي لقانون انتخاب خارج القيد الطائفي قائم على النسبية، وإقامة دولة المواطنة، كشرط لأي بحث في الإصلاح السياسي.

في المقابل ارتكزت أمل إلى متانة حلفها مع الحزب، لتصوير كل خطاب للتيار يسعى لمحاكاة العصبية المسيحية تحت شعار الحفاظ على شعبية التيار، بصفته تعبيراً عن تموضع التيار على ضفاف خطابه

السابق بدعم القرار 1559، والتمسك بنظام الامتيازات الطائفية الذي أنهاه اتفاق الطائف، وصولاً للتشكيك بسلامة موقف التيار وصدقته في التحالف مع حزب الله وجديته في دعم المقاومة، مستفيدة من كون التيار الذي سوق النفاهم مع حزب الله مسيحياً بصفته مصدر استعادة ما سماه بالحقوق المسيحية، كوصول العماد عون للرئاسة وقانون التمثيل النسبي مع التصويت التفضيلي الطائفي، أخذ يجاهر بطلب المزيد لتبرير النفاهم من جديد.

في السنوات اللاحقة لاستقالة الحريري وانفجار الأزمة مع انتفاضة 17 تشرين 2019، التي استهدف ناشطوها الطرفين، تموضع الفريقان على ضفاف متقابلة. فبدأ التيار ساعياً لخطاب مسيحي يستعيد مفردات ما قبل الطائف لجهة صلاحيات رئيس الجمهورية والتباعد الثقافي والاجتماعي بين البيئتين المسيحية والاسلامية وتسجيل الانتقادات على دور حزب الله خارج لبنان. وبدت أمل متمسكة بصيغة تفاهات ما بعد الطائف التي جمعتها بكل من الحريري والنائب السابق وليد جنبلاط، واعتبار وقوفهما خارج الاستجابة لدعوات الفتنة بوجه حزب الله بوليصة تأمين لأغلبية أخرى لا تضم التيار، يمكن مقايضة انتاجها ببعض المصالح الداخلية للحفاظ على بقائها كضمانة خلفية لعدم تعريض المقاومة لانكشاف ظهرها، وصار التجاذب بين أمل والتيار، يتمحور حول شد وجذب لحزب الله، مرّة باتجاه التمسك بعودة الحريري لرئاسة الحكومة، وما تعنيه من إقامة توازن بوجه ما تبقى من ولاية الرئيس ميشال عون، ومرّة مقابلة بالضغط لمساندة المجيء برئيس للحكومة يريح رئيس الجمهورية في ممارسة صلاحيات أوسع، خصوصاً لجهة ضمان تعيينات مسيحية تثبت زعامة التيار وإمساكه بمفاصل مؤثرة في الدولة.

اليوم مثلاً يختصر تمسك أمل بحاكم المصرف المركزي رياض سلامة، رغم كل الفشل الذي أصيبت به محاولات تجميل صورته او المخاوف والتحذيرات من مخاطر إقالته على سعر الصرف، ومقابله تمسك التيار الوطني الحر بالقاضي طارق بيطار، سياسات النكاية والكيد التي تحكم علاقات الفريقين. وإذا كان عذر أمل هو منع التيار من السيطرة على المصرف المركزي عبر تعيين حاكم يدين له بالولاء، انطلاقاً مما تفرضه الهوية الطائفية للحاكم من كلمة فصل لرئيس الجمهورية، فإن عذر التيار هو محاكاة شارع مسيحي متوتر منذ 17 تشرين وزاده تعجير المرفأ توتراً، ولا يمكن للتيار الا مجاراته.

على أن الأكد أن المراجعة النقدية الذاتية لدى الطرفين غابت. وفي الانتخابات يحتاج التيار تصويتاً ممكننا إلى جانبه من أمل في بعض الدوائر، وتحتاج أمل الى تصويت التيار لرئيسها في رئاسة مجلس النواب، ويحتاج تحصين المقاومة وتمكينها من مواجهة الحصار والضغط الى تحويل الثنائية التي تجمع

كلا من الفريقين بحزب الله الى ثلاثية تضمهما معا والحزب، سرعان ما تجمع باقي الحلفاء والتسليم بأن إعادة إنتاج الأغلبية ممكن جدا، وأن مأزق الخصوم أكبر، وأن رئاسة الجمهورية استحقاق إقليمي وليس لبنانيا فقط ومن المبكر التخاصم على خلفية مقاربتة المبكرة. على أنه في الفترة الأخيرة لاحظنا تراجع حدة التوتر السياسي والإعلامي بين الحركة والتيار بقرار ثلاثي من الجميع.

ويواصل حزب الله مسعاه، الناجح حتى اللحظة، على خط عين التينة وميرنا الشالوحي لمحاولة تذليل العقبات التي تمنع تلاقيهما في لوائح مشتركة، يطمح اليها الحزب الذي يفترض ان ما تمثله الانتخابات النيابية المقبلة من تحدٍ كبير ومفصلي، يستوجب رص صفوف قوى الأكثرية الحالية، على قاعدة ان هناك خيارات استراتيجية تجمعها ولو فرقتها الخلافات المتراكمة حول الملفات الداخلية.

لكن الحزب يعرف في الوقت نفسه أن مهمته ليست مضمونة، وأن تجمع حلفائه المشتتين في مركب واحد إنما دونه نيات مضمرة وأزمة ثقة سياسية وغياب الكيمياء الشخصية وتضارب المصالح الحزبية وتفاوت الأولويات الداخلية، وبالتالي فإن ما بعثته سنوات من النزاعات والانقسامات لن يللمه بهذه البساطة موسم انتخابي، على رغم أهميته.

وإذا لم ينجح الحزب في نسج ائتلاف انتخابي يضم الطرفين، فالأكيد أنه سيحاول أن يشكل في حد ذاته، منطقة عازلة بينهما لمنع الاحتكاكات والتوترات، أقله خلال الفترة الفاصلة عن الانتخابات التي ستكون محكًا كونها ستخضع لمزايدات ضرورية لشد العصب الطائفي.

وإذا كان الرئيس بري يعارض تحالفا يشمل الدوائر كافة ويريد استثناءات معينة، فإن التيار ليس مقتنعا بحلف جامع فوقي لا يقنع القاعدة ويعتبر أنه لم يعد جائزا التصرف من منطلق حسابات مرحلية ووظيفية كتلك التي تواكب الانتخابات النيابية، بل ينبغي أن يكون هناك مشروع واضح يتم على أساسه التحالف او الافتراق، طارحا أسئلة حول قضايا تهم العونيين اليوم مثل الموقف من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومصير أموال المودعين المحتجرة ومكافحة الفساد واستعادة الأموال المهزبة والقوانين الإصلاحية. ولذلك يبقى الأساس الاتفاق السياسي لا المقاعد النيابية. ومن الملاحظ أن الأصوات المنتقدة لحزب الله التي خرجت أخيرا في التيار قد خفتت لصالح التأكيد على التقاهم مع الحزب على المستوى الاستراتيجي.

كما أن التيار يحاول الإيحاء بالخروج من حالة الانكسار الشعبي التي عاشها في المرحلة الأخيرة. ويستشف من أجواء العونيين أن هزيمتهم في الانتخابات بعيدة المنال، لا بل أنهم يقبلون على تحقيق انتصار سياسي، محلي وإقليمي، أبعد من الانتخابات النيابية. وبهذا يتحول التيار من حال الترقب والانكفاء كما في الأشهر التي أعقبت 17 تشرين، الى ما يشبه الإعلان المبكر عن فوز المحور المحلي والإقليمي وحتى الدولي الذي ينتمي إليه، الأمر الذي يجعله حكماً في رأس لائحة المستفيدين محلياً، وهناك فائق من الثقة الزائدة بأن الانتصار أصبح ورقة في رصيده.

يدور الكلام من النجاحات في الخارج الى الداخل، أي في استثمار ملامح اتفاق أميركي - إيراني مبكر، أو فائض القوة في دور روسيا في أوروبا ومواجهة الولايات المتحدة في أوكرانيا، أو في استقرار النظام السوري وعودة الحرارة الى العلاقة بين التيار ودمشق، الى تمنع الدول العربية عن اتخاذ خطوات جرى التلويح بها ضد لبنان، ومجموعة مؤشرات يعتقد أنها تصب في مصلحته. هذا الشعور باحتمالات حدوث متغيرات في الواقع اللبناني، يدفع التيار الى الرهان أكثر فأكثر على ارتفاع منسوب استفادته منها بقدر استفادة حلفائه. وهناك مستويان من تعامل التيار مع الاستحقاقات المقبلة، المحلي الصرف المتعلق بالانتخابات النيابية، والبعيد الإقليمي والدولي لاستحقاق رئاسة الجمهورية، وما بينهما رؤيته للنظام اللبناني. ويتصرف التيار على أنه الطرف الأكثر اطمئناناً لما قد يحصده في الانتخابات بإعلان نتائجه مسبقاً في أوساطه وعدد مقاعده، محدداً مواقع الخسارة التي ستلحق بمقاعد القوى الأخرى وتعثر خصومه. ولعل بقاء رئيس الجمهورية ميشال عون ضامناً للتيار وفي قصر بعبدا، لا يزال يمثل بالنسبة الى التيار حصانة لا يمكن تجاهلها. كما لا يمكن تجاهل محاولته الاستفادة من الترويج لشعار متعلق بالملاحظات على ورقة التفاهم وتطويره من أجل تمتين القاعدة الشعبية، حتى لو لم يحصل هذا التطوير. في المقابل يزيد رهان التيار في شكل تصاعدي على التشرذم في المعسكر الذي يواجهه، من تفتت أصوات الناخبين وانقسام القوى المعارضة له، سواء كانت حزبية أو مستقلة. وهذا الأمر يعول عليه مع كل تعثر في صوغ تحالفات بين خصوم العهد. لكن قياديين في التيار يهيمسون (وبعضهم خرج الى العلن) باحتمال التمديد للمجلس النيابي لا بل يعولون عليه.

فالتמיד بات حاجة ومعبراً أساسياً لمرحلة سياسية تتعلق باستحقاق رئاسة الجمهورية وما بعدها، لأنها لا تزال تشكل المساحة الأكثر أماناً والأقل خطورة. لكن خطوة الرئيس سعد الحريري بتعليق العمل السياسي تثير الأسئلة حول مسار التمديد، الذي بدا واضحاً أن نواب المستقبل لن يسيروا به بل سيقدمون استقالتهم من المجلس النيابي في حال السير به، ما يصعب من احمال هذا التمديد.

ويشير قياديون في التيار في مجالسهم المغلقة الى ان الكلام الجدي يدور من الآن مع الخارج حول كيفية خروج الحلف المنتصر بفوز رئاسي في لبنان، يكون ضمناً بنداً أساسياً في كل ما يرتسم في الأفق لشكل النظام والطروحات المتعلقة به.

في كل الأحوال مهما كانت المبالغات هنا فإن التيار ما زال حاجة لحزب الله في خضم الحرب المشنة عليه خارجياً وداخلياً متخذة طابعا طائفيًا ومذهبيًا. وباتت المراجعة ضرورية لهذا التفاهم في سبيل استمراره وقد باتت الحاجة له اليوم متفوقة عن تلك التي برزت في العام 2006 حين تم توقيعه. ولذلك بات تعزيز حالة التيار في لبنان وخارجه ضرورة لصورة المقاومة، على أن يتخطى التيار اهم قطع له اليوم في الاستحقاق الانتخابي.. ومن ثم يأتي الحديث الجدي عن المراجعة المطلوبة.